

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9514

الثلاثاء، 19 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد مونتالفو سوسا (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إيفستينغينا

ألبانيا السيدة دوتلاري

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد فرانسوا دانييل

سويسرا السيدة بيرسفل

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيدة كومبي ميسامبو

غانا السيدة أويونغ - ننتيري

فرنسا السيدة باوليني

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

موزامبيق السيد أفونسو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيد يامازاكي

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-41198 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية): وفقا لوكالة الأنباء الرسمية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصادر حكومية مختلفة، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية عابرة للقارات من طراز هواسونغ-18 في الساعة 8:24 بالتوقيت المحلي يوم 18 كانون الأول/ديسمبر. وقد حُلقت القذيفة لمسافة حوالي 1 000 كم ووصلت إلى ارتفاع 6 500 كم قبل أن تسقط في البحر.

وهذا هو الإطلاق الخامس لقذيفة تسيارية عابرة للقارات في عام 2023، بعد إطلاق قذيفة هواسونغ-15 في شباط/فبراير، وقذيفة هواسونغ-17 في آذار/مارس، وقذائف هواسونغ-18 التي تعمل بالوقود الصلب في نيسان/أبريل وتموز/يوليه. ويقال إن الأنظمة قادرة على الوصول إلى معظم أركان الأرض.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا أنها أجرت تجربتين ناجحتين لمحرك جديد لقذيفة تسيارية متوسطة المدى تعمل بالوقود الصلب.

وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، أدان الأمين العام بشدة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية بعيدة المدى. وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتنثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكرر أيضا دعوته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة فتح قنوات الاتصال واستئناف الحوار بدون شروط مسبقة لتحقيق السلام المستدام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه.

ويثير إطلاق قذيفة باليستية عابرة للقارات أخرى قلقا بالغا. وعلى الرغم من جلسات مجلس الأمن العديدة بشأن هذه المسألة في عام 2023، لم تستجب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدعوة القوية التي وجهها أعضاء مجلس الأمن للامتناع عن القيام بعمليات إطلاق أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، ومما يؤسف له أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تصدر مرة أخرى أي إخطارات تتعلق بالسلامة الجوية أو البحرية. وتمثل عمليات الإطلاق غير المعلن عنها خطرا جسيما على الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية.

ونذكر بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نجحت في 21 تشرين الثاني/نوفمبر في وضع سائل استطلاعي في المدار باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، معلنة أنها ستطلق عدة سواتل استطلاعية خلال فترة زمنية قصيرة. ونؤكد من جديد أن أي عملية إطلاق تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على الامتناع عن هذه الأعمال.

وفي هذه اللحظة الصعبة بشكل خاص فيما يتعلق بضمان السلام والأمن العالميين، يتحتم تهدئة الحالة في شبه الجزيرة الكورية لتهيئة بيئة مواتية للتعاون. وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى الاتحاد والاستفادة على نحو كامل من أدوات الحوار والتفاوض، مع الامتنثال

وهناك الكثير مما يمكن قوله عن هذا التهديد المستمر والمتنامي للسلام والأمن الدوليين، ولكنني أريد أن أبدأ بالحديث عن الأشياء التي ليست من بين أسباب وجودنا في هذه القاعة.

لسنا هنا - بغض النظر عما تقوله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمدافعان عنها في مجلس الأمن - لحضور اجتماع بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. ولسنا هنا لأننا نسعى إلى معاقبة مواطني كوريا الشمالية التي تواصل حكومتها إعطاء الأولوية لأسلحة الدمار الشامل غير المشروعة وبرامج القذائف التسيارية على رفاه شعبها. ولسنا هنا لأننا نضمّر أي نية عدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والواقع أننا ما زلنا ندعو إلى إجراء حوار بشأن أي موضوع مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون شروط مسبقة. لا، نحن هنا اليوم لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت للمرة الخامسة هذا العام قذيفة تسيارية عابرة للقارات في انتهاك مباشر للعديد من قرارات مجلس الأمن. هذا بالإضافة إلى 26 قذيفة تسيارية أخرى أطلقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام وحده.

لقد استخدمنا كل كلمة لوصف التهديدات المستمرة التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلام والأمن الدوليين: صارخة وغير مقبولة ومتهورة وفظيعة. كل هذه الصفات لا تزال تنطبق، لكنني أضيف اليوم صفة أخرى: سخيفة. من السخف التأكيد على أن هذا الإطلاق، بالإضافة إلى إطلاق القذائف التسيارية القصيرة المدى، له ما يبرره بأي شكل من الأشكال أو أنه رد مناسب على عقد اجتماع. اسمحو لي أن أتكم بكل وضوح: تعمل الولايات المتحدة وحلفاؤها على حماية أنفسهم من منظومات إيصال الأسلحة النووية ذاتها التي تختبرها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذكرت مرارا أنها مصممة لمهاجمتنا.

وفي غضون ذلك، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها أن أنشطتها ليست تدابير مضادة دفاعية، بل تدابير هجومية. ولا يمكن لأي ادعاء من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن ينكر تلك الحقيقة. كما أنه لا يمكن أن يغير حقيقة أن جمهورية كوريا،

الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تبني الدبلوماسية، بدلا من اختيار العزلة، كسبيل للمضي قدما.

وفي هذا الصدد، أود أن أنه بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة. وأرحب بالفرصة المتاحة لجميع الأطراف للتكلم، لأن الافتقار إلى قنوات الاتصال يعوق إمكانية إحراز تقدم.

وأشدد مرة أخرى على أهمية إعادة قنوات الاتصال، ولا سيما بين الكيانات العسكرية. إن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس أمر بالغ الأهمية لتجنب التصعيد غير المقصود.

وأود أن أبرز مرة أخرى شواغلنا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والأمم المتحدة على استعداد لمساعدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلبية احتياجات الفئات السكانية الضعيفة. ونلاحظ أن السفر الدولي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها يجري الآن بمعدل متزايد. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على السماح بعودة المجتمع الدولي وتناوبه، بما في ذلك المنسق المقيم للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة. ومن شأن العودة الجماعية أن تعزز بشكل كبير الدعم الدولي لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر

السيد خالد الخياري على إحاطته بشأن سبب وجودنا هنا.

أود بادئ ذي بدء أن أؤكد أن الولايات المتحدة تدين بأشد العبارات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية القصيرة المدى في نهاية الأسبوع الماضي.

1718 (2006) بانتهاكات الحد الأقصى للنفط. ويساعدنا ذلك الجهد في تحسين فهمنا لكيفية صنع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأسلحتها وكيف يمكننا منعها من القيام بذلك. كما يوضح أهمية معالجة جميع الدول الأعضاء للثغرات التي أوجدتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 2017 والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ورفض تخفيف التدابير التي أبطلت تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة حتى نتمكن من محاسبة بيونغ يانغ بصورة مجدية.

ومن ثم، لماذا نحن هنا؟ نحن هنا لأننا سواصل إدانة انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات هذه الهيئة إلى أن تتخلى عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل وتتخلى بدلا من ذلك في مفاوضات مجدية. نحن هنا لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن تفهم أن الطريق الوحيد المجدي قدما هو من خلال الدبلوماسية والتزامنا المستمر بإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وذلك لا يمكن أن يحدث إذا ظل المجلس صامتا. نحن هنا لأنه من الأهمية بمكان أن يوضح المجتمع الدولي بجلاء أن لهذا السلوك التصعيدي عواقب تؤثر على كل عضو في المجلس وعلى عموم أعضاء الأمم المتحدة. ونحث جميع أعضاء المجلس على الانضمام إلينا اليوم في مساهمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل نهائي.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام الخياري على المعلومات التي قدمها.

أود أن أبدأ بالإعراب عن إدانة ألبانيا بأشد العبارات لإطلاق كوريا الشمالية غير القانوني لقذيفة تسيرية بعيدة المدى يوم 18 كانون الأول/ديسمبر، فضلا عن إطلاق قذيفة تسيرية قصيرة المدى في اليوم السابق. لقد أجرى النظام هاتين التجربتين بفارق يقل عن 24 ساعة عن بعضهما، معرضا حياة الناس في اليابان وكوريا الجنوبية وأماكن أخرى في المنطقة لخطر مباشر.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل علنا تجاهل الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي والمعايير والقواعد المعمول بها

خلافًا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التزمت من جديد بعدم السعي إلى الحصول على أسلحة نووية عندما وسعنا نطاق تحالفنا العسكري. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات من الأمانة العامة في المجلس مرات عديدة من قبل، فقد وضعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطتها الخمسية في كانون الثاني/يناير 2021. والآن، وبينما تحاول تنفيذ تلك الخطة، فإنها تبحث عن مبررات. إلقاء اللوم على الولايات المتحدة. إلقاء اللوم على جمهورية كوريا واليابان. إلقاء اللوم على الجزاءات. إلقاء اللوم على المجلس. إلقاء اللوم على أي أحد، إلا من يتحمل بالفعل المسؤولية عن السعي للحصول على أسلحة في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن واجبنا جميعا أن نسمي تلك الأعداء بمسمياتها: أعداء - أعداء سخيفة. في الواقع، نحن ممتنون لأن معظم أعضاء المجلس قد أدانوا التهديد المتزايد من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للسلام والأمن الدوليين. معظم أعضاء المجلس ملتزمون بالتمسك بالقرارات التي اتخذناها. ومعظم أعضاء المجلس يشتركون في نفس الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي. وينبغي لروسيا والصين الآن الانضمام إلينا واتخاذ إجراء لأن مصداقيتهما بصفتهم عضوين دائمين مسؤولين تتوقف على ذلك. وبهذا، لن نوجه رسالة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإلى أي جهة تنشر الأسلحة فحسب، لكننا سنشهد بأنفسنا فوائد التكاثر لمساهمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

نعلم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يمكنها أن تنهض ببرنامجها لأسلحة الدمار الشامل، نظرا لجهودها المكثفة للتهرب من الجزاءات. قبل ست سنوات، كانت آخر مرة تكاتف فيها مجلس الأمن للتصدي لخطر الانتشار هذا وما يتصل به من جهود التهرب من الجزاءات. وفي عام 2017 أيضا، وضعنا سقفا لواردات النفط بهدف الحد من التدفق الحر للغاز إلى جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبالتالي إلى برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وشهدنا هذا العام مرة أخرى نموًا في الدعم المتعدد الأطراف من 55 دولة عضوا في إبلاغ اللجنة المنشأة عملا بالقرار

الدمار الشامل والأسلحة النووية ووقف الهجمات الإلكترونية والأنشطة المزعزعة للاستقرار في الفضاء السيبراني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الرقابة والتمييز والاختطاف والقتل، والتركيز على معالجة الحالة الإنسانية لشعبها، فضلا عن إعادة فتح قنوات الاتصال والسماح بعودة موظفي الأمم المتحدة الدوليين، بمن فيهم المنسق المقيم في البلد.

في الختام، نحث كوريا الشمالية على الامتناع عن إجراء المزيد من التجارب وعلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن وفتح الباب أمام الحوار غير المشروط من أجل إنهاء برنامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية والأسلحة النووية بشكل كامل وشفاف وشامل ولا رجعة فيه، بما يسهم في إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وفي تحقيق السلام والأمن العالميين.

السيدة باولينى (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

إن فرنسا تدّين بأشدّ العبارات الممكنة إطلاق كوريا الشمالية قذيفة تسيارية قصيرة المدى وقذيفة تسيارية عابرة للقارات في 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر على التوالي.

ومع اقتراب العام من نهايته، فإن تقييمنا للحالة يثير القلق بشكل خاص. لم يسبق لكوريا الشمالية أن أطلقت هذا العدد الكبير من القذائف، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات - 31 قذيفة تسيارية في عام 2023، بما في ذلك 5 قذائف تسيارية عابرة للقارات، وثلاث محاولات لعمليات إطلاق فضائية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وفي الوقت نفسه، تواصل كوريا الشمالية أنشطتها النووية غير المشروعة، ولا سيما في موقع بونغوي - ري للتجارب.

يجب ألا يظل مجلس الأمن صامتا إزاء تلك الانتهاكات الصارخة والمتكررة لقراراته. وفي مواجهة هذا التصعيد الخطير، من غير المقبول أن يتجاهل أعضاء المجلس عواقب عدم إدانة أعمال كوريا الشمالية غير القانونية بالإجماع - والقيام بذلك يعني إعطاء كوريا الشمالية تفويضا مطلقا لمواصلة استفزازاتها وسيبعث برسالة كارثية إلى المجتمع الدولي بأسره.

التي تحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحصول على التكنولوجيات التسيارية واستخدامها وتطوير الأسلحة النووية. إن عمليات الإطلاق الأخيرة خطوة تصعيدية أخرى من قبل النظام. وتؤكد الأحداث مرة أخرى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تسعى إلا إلى التصعيد من خلال تعريض المنطقة والمجتمع الدولي للخطر ببرنامجها لأسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، ندين انتهاكات نظام جزاءات اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). وعلى الرغم من الجزاءات الدولية، تواصل كوريا الشمالية تطوير أسلحتها النووية وبرامج القذائف، وهي لا تفعل ذلك بمفردها.

لذلك، يجب على البلدان تنفيذ الجزاءات والحيلولة دون توسع وانتشار برامج النظام غير القانونية. ونأسف لاستمرار تجاهل صوت أغلبية أعضاء المجلس الذين يدعون إلى رد واضح وقوي على الأعمال غير القانونية وغير المبررة والمتهورة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويبدو من هذا الموقف أن التصعيد لم يعد سببا للالتزام الحذر. بل على العكس، إنه موقف يدفع الدولة العسكرية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مواصلة سياساتها غير القانونية. إن مجلس الأمن، بتقاعسه، يبعث برسالة إلى كوريا الشمالية مفادها أن أعمالها ليست لها عواقب.

إن التطوير المطرد لبرامج أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية والبرامج النووية يلحق أضرارا فادحة بشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبالحالة الإنسانية العامة هناك. ويساورنا القلق إزاء التدهور المستمر لحقوق الإنسان والانتهاكات المرتكبة في البلد والقمع الذي يمارسه النظام في هذا الصدد. وفي حين أن خطورة الحالة الإنسانية لا تقل خطورة عن انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، فإننا نكرر الإعراب عن قلقنا من أن نظام ذلك البلد يرتكب انتهاكات وحشية لحقوق الإنسان لتوسيع قدراته كناشر للأسلحة. وكتدابير لوقف التصعيد، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة العمل بالوقف الاختياري لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، الذي ألغي في العام الماضي، ولإجراءاتها التصعيدية في شبه الجزيرة الكورية، وذلك باتخاذ خطوات لعكس مسار برنامجها لأسلحة

وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

يجب أن أبدأ بالإعراب مرة أخرى عن إدانتنا بأشد العبارات الممكنة للاستفزازات غير المقبولة على الإطلاق من جانب كوريا الشمالية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة. وتشير التقديرات إلى أن آخر قذيفة تسيرية عابرة للقارات سقطت في المياه القريبة من اليابان، على بعد 250 كيلومترا فقط من هوكايدو. وكان عدد من سفن الصيد في البحر، وكان عدد من الطائرات يحلق وقت الإطلاق. ومرة أخرى، عرض هذا الإطلاق غير المسؤول السفن للخطر، وعرض الطائرات في المنطقة المحيطة لخطر كبير وأثار الرعب بين المواطنين اليابانيين. وليس لدينا أي كلمات لوصف ذلك العمل الشائن سوى وصفه بأنه تهديد خطير للسلام والأمن في المنطقة وخارجها.

في جلسات المجلس السابقة هذا العام، حاولت كوريا الشمالية مرارا وتكرارا وباستهتار تبرير أعمالها الاستفزازية. ومع ذلك، تظل الحقيقة البسيطة هي أن هذه الأعمال بلا شك انتهاكات واضحة لقرارات المجلس ذات الصلة. دعونا نواجه ما حدث بشكل مباشر. يجب ألا ننسى حقيقة أن كوريا الشمالية واصلت تجاهل وإنكار التزاماتها الدولية من خلال مواصلة طموحاتها العسكرية على حساب رفاه شعب كوريا الشمالية، الذي لديه احتياجات كبيرة غير ملبأة. وينبغي ألا نتجاهل انتهاكات وتجاوزات كوريا الشمالية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المختطفون من بلدان مثل اليابان وجمهورية كوريا. لن نتسامح بعد الآن مع عدم احترام كوريا الشمالية للمجلس وميثاق الأمم المتحدة.

لقد حان الوقت لمنع كوريا الشمالية من تقديم ادعاءات كاذبة. لقد حان الوقت لكي يتذكر المجلس مسؤوليتنا الجسيمة ويستعيد الوحدة التي ظهرت في عام 2017. وإلا، فإن المجتمع الدولي لن يعتبرنا أعضاء مسؤولين في المجلس، عهدوا إليهم بمسؤولية صون السلام والأمن الدوليين.

وفي عدد من جلسات المجلس السابقة هذا العام والعام الماضي بشأن موضوع عدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شهدنا أن بعض أعضاء المجلس أعربوا عن آرائهم بينما منعوا المجلس

يجب ألا تختزل جلسة اليوم في ممارسة خطابية. ويجب أن نذكر أنفسنا بما هو على المحك. إن استسلامنا للتقاعس يعني السماح لكوريا الشمالية بمواصلة استراتيجيتها للأمر الواقع، على حساب السلام والأمن الدوليين والإقليميين. لا يمكننا أن نقبل واقعا عالميا في المستقبل يصبح فيه الانتشار أمرا شائعا وتزداد فيه أزمات الانتشار. ولذلك، يجب على المجلس ألا يسمح بالتشكيك في سلطة قراراته. ويجب أن نعمل معا لاستعادة الوحدة وحث كوريا الشمالية على الوقف الفوري لأعمالها المزعزعة للاستقرار والامتنال لالتزاماتها الدولية فورا.

إن التقدم المحرز في البرامج النووية لكوريا الشمالية بمثابة تهديد للاستقرار الإقليمي والأمن الدولي والهيكل الدولي لعدم الانتشار. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لذلك التحدي بطريقة موحدة ومسؤولة وحازمة. ولوقف التصعيد، يجب على المجلس إنفاذ قراراته. ويجب عليه أن ينفذ على نحو كامل جميع الجزاءات الدولية المعتمدة بالإجماع وأن يكافح جميع أشكال التحايل عليها، لا سيما في الفضاء السيبراني.

وتدعو فرنسا كوريا الشمالية إلى استئناف الحوار السياسي مع المجتمع الدولي والامتنال لالتزاماتها الدولية. ويجب على جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة أن تؤدي دورا في هذا الصدد. ويجب على كوريا الشمالية أن تقبل مقترحات الحوار التي طرحت وأن تعود إلى طاولة المفاوضات بحسن نية. إن هدفنا - وهو نزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه - يظل دون تغيير.

وأخيرا، تدعو فرنسا كوريا الشمالية إلى إعطاء الأولوية لرفاه سكانها بدلا من تطوير ترسانتها النووية وإلى تسريع جهودها لإعادة فتح حدودها وتمكين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من العودة. **الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أود أن أرحب في مجلس الأمن بالسفير كازويوكي يامازاكي، الممثل الدائم الجديد لليابان، الذي نتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق في الأيام المقبلة.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ملاحظاتكم الاستهلاكية الحارة.

ولأكثر من عام، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النهوض ببرامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية بوتيرة لم يسبق لها مثيل. وفي عام 2023 وحده، أطلقت أكثر من 30 قذيفة تسيارية، بما في ذلك خمس قذائف تسيارية عابرة للقارات. وقد أجرت ثلاث عمليات إطلاق سواتل، ونجحت في وضع واحد في المدار في تشرين الثاني/نوفمبر. وقد انخرطت في عمليات نقل تكنولوجيا وأسلحة مع بلد آخر. وكل ذلك في انتهاك لقرارات متعددة للمجلس ونظام الجزاءات بموجب القرار 1718 (2006). وهذا ما يحدث عندما يفشل المجلس في الوفاء بمسؤولياته. وقد شجع صمتنا الجماعي وتقاعسنا عن العمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم يعد بوسعنا تحمل ذلك. وندعو المجلس مرة أخرى إلى التكلم بصوت واحد لإدانة انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعوة قيادتها إلى العودة إلى الدبلوماسية.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وقف جميع المواجهات والدخول في حوار مُجدٍ من أجل نزع السلاح النووي والتقيّد بالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب عليها أن تتخلى تماما وبشكل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه عن برامجها النووية والبرامج المتعلقة بالقذائف التسيارية وأن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تزال مألطة تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الأليمة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز برنامجه لأسلحة الدمار الشامل والتي تتطلب اتباع نهج متكامل. ووفقا لأحدث التقديرات، يُعتدّ أن أكثر من 10 ملايين شخص يعانون من سوء التغذية ويحتاجون إلى معونة طارئة. وإعادة فتح الحدود أمر أساسي للسماح بعودة موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني وإجراء التقييم السريع الذي تمس الحاجة إليه للاحتياجات في البلد.

في الختام، نكرر التأكيد على أن هدفنا الجماعي هو إحلال السلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولتحقيق

من اتخاذ إجراء. ومع ذلك، دعونا نتذكر أن القرار 2397 (2017) وغيره من القرارات قد اتخذت بالإجماع في المجلس. وتلك القرارات لا ترمي إلى ممارسة الضغط على كوريا الشمالية أو معاقبتها فحسب، بل أيضا إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار مسؤوليتنا الجسيمة والجماعية عن عدم الانتشار، والتي يجب علينا جميعا أن نقدرها وندعمها، اتُخذت تلك القرارات، وهي لا تزال سارية، ولم نتخذ أي قرار يبطلها. وباختصار، ينبغي لجميع الدول الأعضاء، بما فيها كوريا الشمالية، وكذلك نحن جميعا في القاعة، احترام القرارات القائمة والتقيّد بها على نحو تام، بغض النظر عن مدى اختلاف وجهات نظرنا.

وتدعو اليابان مرة أخرى جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك كل عضو من أعضاء المجلس هنا في القاعة، إلى التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة ومطالبة كوريا الشمالية بالامتثال الفوري والكامل لجميع القرارات ذات الصلة، والانخراط في الدبلوماسية واستئناف الحوار الموضوعي.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

لقد انتهكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارات متعددة لمجلس الأمن مرتين في أقل من 12 ساعة. ففي صباح يوم الاثنين، بالتوقيت المحلي، اختبرت قذيفة تسيارية أخرى عابرة للقارات، يقال إنها تعمل بالوقود الصلب من طراز هواسونغ-18، والتي قطعت حوالي 1 000 كيلومتر. وجاء ذلك بعد إطلاقها قذيفة تسيارية قصيرة المدى يوم الأحد.

ويساور مألطة قلق بالغ إزاء تلك التطورات الأخيرة. ولهذا السبب انضمنا مرة أخرى إلى الآخرين في الدعوة إلى عقد جلسة للمجلس. ونحن ندين عملية الإطلاق بأشد العبارات الممكنة، وقد حان الوقت لكي يحذو المجلس حذونا. إن التهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتجاوز تهديد الاستقرار في المنطقة. وتهدد برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية السلام والأمن الدوليين وتقوض بشكل خطير نظام عدم الانتشار.

وآخر عملية إطلاق ليست حادثاً معزولاً بل هي استمرار لنمط تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقانون الدولي. ففي هذا العام وحده، أجريت 28 تجربة لإطلاق قذائف، بما في ذلك العديد من القذائف العابرة للقارات.

إن عدم تقديم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إشعاراً مسبقاً بتجاربها في مجال القذائف يشكل سلوكاً طائشاً، يزيد من خطر وقوع حوادث عرضية أو نتيجة خطأ في التقدير. وهذا لا يعرض الطيران المدني الدولي وحركة الملاحة البحرية للخطر فحسب، بل يشكل أيضاً تهديداً وشيكاً للمدنيين.

وفي مواجهة تلك التحديات، يتحتم تكثيف الجهود الدبلوماسية والحوار لمعالجة الحالة. ويجب على المجلس أن يتحد في حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة والالتزام بنزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وعلى العودة إلى المعاهدات والالتزامات الدولية، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي خضم تلك التحديات الأمنية، من الأهمية بمكان ألا تتغاضى عن الحالة الإنسانية الأليمة داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث بيونغ يانغ على تيسير العودة السريعة ودون عوائق لمنظمات المعونة الدولية وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم المنسق المقيم، إلى البلد.

ويجب على مجلس الأمن أن يتصرف إذا أردنا أن نتصدى بفعالية للتهديد الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والانتشار النووي. ومن الأهمية بمكان أن يعمل أعضاء المجلس معاً لتشكيل جبهة موحدة ضد هذه الانتهاكات للقانون الدولي وأن يعملوا بلا كلل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

للأسف، نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة أحدث انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن. وتدين المملكة المتحدة

ذلك، يجب أن نتصرف بحزم لضمان امتناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن المزيد من الاستفزازات والأعمال الخطيرة. ومع اقتراب عام 2023 من نهايته، نأمل أن ينطبق الأمر نفسه على تقاعس المجلس بشأن هذا الملف.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بمشاركة كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في جلسة اليوم.

تدين الإمارات العربية المتحدة بشدة عملية الإطلاق الجديدة غير المشروعة لقذيفة تسيارية عابرة للقارات التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 18 كانون الأول/ديسمبر. وبحسب التقارير، فإن القذيفة كانت من طراز هواسونغ-18 الذي يعمل بالوقود الصلب، مما يشير إلى مزيد من التقدم في قدرات البلد.

ومع اقتراب عام 2023 من نهايته، ندرك أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اكتسبت المزيد من الجرأة وأصبحت تشكل تهديداً أكبر، سواء لجيرانها أو للمجتمع الدولي بصورة أعم.

ونشعر بخيبة الأمل لأنه خلال عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة في المجلس والتي استمرت عامين، كان كل ما فعله المجلس بشأن هذا الملف هو سلسلة من الجلسات والمحاولات لاعتماد وثائق، على الرغم من استمرار أفعال البلد في تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر الجسيم وتقويض النظام العالمي لعدم الانتشار.

ومما لا شك فيه أن تجارب القذائف وعمليات إطلاق السوائل من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال العامين الماضيين ترتبط ارتباطاً مباشراً بتنفيذ خطتها العسكرية الخمسية لعام 2021 والنهوض ببرنامجهما للأسلحة النووية. وقد صعدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطابها النووي واعتمدت تعديلاً دستورياً يزيد من ترسيخ سياستها بشأن القوات النووية. وكما سمع المجلس مراراً، فإن البلد يُظهر باستمرار عزمه على مواصلة برامج الأسلحة النووية والقذائف التسيارية في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته، وأرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

تدين البرازيل، بأشد العبارات، إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية عابرة للقارات في 18 كانون الأول/ديسمبر، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. وبما أن هذه هي التجربة الخامسة للقذائف التسيرية العابرة للقارات هذا العام، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المؤشرات على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ربما تستخدم بشكل متزايد عمليات إطلاق القذائف الباليستية العابرة للقارات كرسائل سياسية للإعراب عن عدم رضاها عن التدريبات العسكرية في المنطقة. وهذا أمر محفوف بالمخاطر الجسيمة في ظل عدم إصدار تنبيهات للطيارين والبحارة أو الإعلان مسبقا عن نوافذ الإطلاق. ويشكل عدم الإخطار المسبق مخاطر غير مقبولة للحركة الجوية والبحرية التجارية، فضلا عن السكان المدنيين.

ومع اقترابنا من نهاية عام آخر من التوترات الشديدة في هذا الملف، فقد حان الوقت لنقطة تحول أخرى. ويجب أن نبدأ العام الجديد بالاعتراف بأن التوترات قد وصلت إلى مستوى غير مقبول وأنه يجب خفضها. ويتعين علينا جميعا أن نساعد في تلك المهمة.

ويجب على جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في المنطقة أن تخفف من حدة أقوالها وأفعالها. ويجب على أعضاء المجلس أن يستكشفوا أساليب جديدة لبناء الثقة وتعزيز وقف التصعيد. وأخيرا، يمكن للأعضاء من خارج المجلس أن يضطلعوا بدور نشط في دعم تلك الجهود والإعراب عن اهتمام المجتمع الدولي بجعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية تنعم بالسلام والاستقرار. وستواصل البرازيل بذل كل ما في وسعها لدعم ذلك الهدف.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذه الجلسة.

إدانة قاطعة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية أخرى عابرة للقارات، في 18 كانون الأول/ديسمبر، وإطلاق قذيفة تسيرية قصيرة المدى، قبل ذلك بيوم.

فهذا هو الإطلاق الحادي والثلاثون لقذيفة تسيرية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هذا العام. وهذا هو الإطلاق الخامس لقذيفة تسيرية عابرة للقارات في عام 2023 - وهو أكبر عدد من عمليات الإطلاق في أي سنة من السنوات - والإطلاق الثالث باستخدام الوقود الصلب، مما يدل على رغبة البلد في اختبار قدراته المتقدمة. وهو أحدث فعل في سلسلة من أفعال التحدي الصارخة من جانب البلد لقرارات المجلس - وهو نمط واضح ومثير للقلق من التصعيد منذ بداية العام.

إن أفعال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذه تشكل انتهاكا لقرارات متعددة لمجلس الأمن وتدل على تجاهل تام للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويجب أن يكون المجتمع الدولي حازما وموحدا في ردنا على تلك الانتهاكات.

ومع ذلك، لا يزال عضوان من أعضاء المجلس يحميان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يزيد من جرأة سلوكها غير القانوني. ولا يمكن أن يصبح ذلك هو الوضع الراهن. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم وتنفذ جميع قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بنقل التكنولوجيا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنها.

وندعو أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تتخلى أولا عن برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والقذائف التسيرية التي تقفر شعبها وتزعزع استقرار المنطقة ككل؛ وثانيا، الامتناع عن مواصلة الاستفزات والعودة إلى الامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وثالثا، التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأخيرا، قبول النداءات المتكررة وغير المشروطة للحوار. إن الدبلوماسية هي الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإحراز تقدم نحو السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية.

إلى السيد خالد الخياري الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ على معلوماته وتحديثاته الهامة بشأن الموضوع قيد النظر. وننوه بحضور ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

لا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية حساسة للغاية، وتزداد موزامبيق على أهمية إعادة إرساء قنوات الاتصال، لا سيما بين الكيانات العسكرية، للحيلولة دون تصعيد غير مقصود. وتؤكد موزامبيق، في سعيها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار، ضرورة تحلي جميع أصحاب المصلحة الذين يعتمدون نهج عدم فرض الجزاءات فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية بأقصى قدر من الحكمة واتخاذ الإجراءات المسؤولة. ولذلك، نحث الأطراف على الامتناع عن أي أعمال انفرادية قد تزيد من توتر حالة الانفراج الهش في المنطقة. ومع اقتراب الذكرى السنوية السبعين لاتفاق الهدنة الكورية، لا تزال التوترات قائمة حتى بعد مضي سبعة عقود. وتؤدي التدابير العملية، مثل الحوار والتعاون، دورا بالغ الأهمية في صون السلام والاستقرار في المنطقة.

لقد أثار إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا قذائف تسيارية عابرة للقارات قلعا عالميا. لتلك القذائف، بما فيها القذيفة التسيارية العابرة للقارات والبعيدة المدى التي تعمل بالوقود الصلب، القدرة على الوصول إلى معظم أركان الأرض. ويدعو المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، بيونغ يانغ إلى الامتنثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فلنعمل بشكل جماعي من أجل كفالة شبه جزيرة كورية يسودها السلام والأمن وحيث يسود الحوار على المواجهة والتعاون على النزاع.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة بالغة الأهمية، لا لشبه الجزيرة الكورية فحسب، بل للعالم بأكمله. لا يزال تحقيق نزع السلاح النووي مسألة شائكة، ويواجه عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات مستمرة على صعيد إرساء توازن بين الهدفين المزدوجين المتمثلين في نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد موزامبيق الرؤية الواردة في خطة الأمين العام لنزع السلاح من أجل ضمان مستقبلنا المشترك.

تتعد جلسة مجلس الأمن اليوم على خلفية التوترات المتصاعدة في شبه الجزيرة الكورية بعد قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باختبار قذيفة تسيارية عابرة للقارات، وهي المرة الخامسة هذا العام وحده. وهذا العمل الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينتهك التزاماتها الدولية على النحو المعرب عنه في العديد من قرارات مجلس الأمن. ونشجب عملية الإطلاق الأخيرة التي جاءت بعد عدة عمليات إطلاق أخرى، وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنثال الكامل لالتزاماتها الدولية بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة عبر الامتناع عن القيام بالمزيد من عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية.

ولا حاجة لي للجوء إلى المبالغات أو عبارات العويل لتوضيح حقيقة الحالة في شبه الجزيرة الكورية. فالتهديد للأمن الدولي الناجم عن التوترات في المنطقة خطير ومتزايد. والمنطقة تترنح على شفا تصعيد كبير في التوترات. ونشعر بقلق بالغ إزاء خطر المواجهة العسكرية، بما في ذلك نتيجة الآثار غير المقصودة أو سوء تقدير التصرفات. ويمكن أن تؤدي التوترات المتصاعدة والتهديدات بالعمل العسكري إلى عواقب وخيمة على شبه الجزيرة وعلى السلام والأمن الدوليين. ولذلك، نحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات فورية وملموسة لتهدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

وفي هذا الصدد، نواصل حث المجتمع الدولي على تنفيذ تدابير عملية مع السعي في الوقت نفسه إلى التواصل على المدى الطويل ضمن ترتيب إيطاري إقليمي متعدد الأطراف لتقييد برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة. لقد حان الوقت لكي تقود الأطراف الفاعلة الإقليمية الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية في المنطقة - أي حلول إقليمية للمشاكل الإقليمية. ومن جانبنا، يجب علينا بصفتنا مجلس الأمن أن نتحمل مسؤوليتنا ضمن إطار وحدة الهدف والعمل لتوجيه المنطقة بعيدا عن كارثة والحفاظ على السلام والأرواح في شبه الجزيرة.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشيد بإكوادور على عقد هذه الإحاطة المفتوحة. كما أتوجه بالشكر

والتهديد، كما يجب إيجاد حل واقعي ودائم وقابل للتطبيق باستخدام الحوار والدبلوماسية بغية إخراج العالم من منطقة الاضطراب التي طال أمدها فعلا.

إن لغة إطلاق النار ليست طريقة تعبير يمكن أن يرضى بها المجلس. وندعو الأطراف إلى بذل قصارى جهدها للخروج من موقف المواجهة هذا والمشاركة بشكل بناء في السعي إلى السلام. ويجب أن يقوم مجلس الأمن بدوره كاملا كضامن للسلام والأمن الدوليين، مما يعني إنفاذ قراراته. ويأسف بلدي لأنه على الرغم من إعلان الأطراف نية استئناف المحادثات بشأن المسألة النووية لكوريا الشمالية، لم يقدم أي اقتراح ملموس لتحقيق تلك الغاية إلى مجلس الأمن حتى الآن. كما نشجب عدم إحراز تقدم في المحادثات منذ عام 2018 ونحث الأطراف على العمل من أجل التهدئة الضرورية وإعادة بناء الثقة اللازمة للجهود الدبلوماسية.

وأؤكد من جديد أن المساعي الدبلوماسية والتفاوض يظلان بالنسبة لغابون الوسيلة المفضلة للتقريب بين مواقف مختلف الأطراف والتوصل إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ومن الضروري أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد تصميمه على السعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق منه بغية تحقيق التعايش السلمي بين بلدان المنطقة.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): نشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته ونرحب بمشاركة ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في مداولاتنا.

يجتمع المجلس مرة أخرى جراء إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيارية. ويشكل تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمنظومات إيصال الأسلحة النووية وتشغيلها، إلى جانب برنامجها النووي، تهديدا للمجتمع الدولي بأسره.

وتدين سويسرا هذا الإطلاق الخامس لقذيفة تسيارية عابرة للقارات هذا العام. فقد جرى الإطلاق في ظل حالة أمنية متوترة، ومن ثم تشعر سويسرا بالقلق إزاء خطر التصعيد الكامن في هذا التصرف. وسيترتب

ونحث بقوة على أن نعتمد جميعا الاتفاقات التي أبرمناها لمنع استخدام التكنولوجيات الجديدة كأسلحة. ونعتقد أنه، مع توفر ما يكفي من التزام، يمكن التراجع عن تكديس أسلحة الدمار الهائل بشكل مفرط، على نحو يجعل العالم مكانا أكثر أمنا. والواقع أن الالتزام والجهد الجماعي يمكن أن يؤدي إلى تغيير إيجابي. وفي هذا العالم المليء بالتعقيدات، حيث تواجه الدول شواغل أمنية، يصبح إيجاد أرضية مشتركة من الضروريات. فلنتصور عالما يسود فيه الحوار على النزاع، ويغلب التعاون على المنافسة، وتكون فيه الأسبقية لسلامة البشرية جمعاء.

وفي الختام، بينما نسعى جاهدين من أجل كوكب أكثر أمنا، فلنتذكر أن أفعال كل منا تساهم في تكوين الكل الجماعي. وسواء أكان الأمر يتعلق بالدعوة إلى الحد من الأسلحة أم تعزيز الحوار أم دعم السلام، فإن كل الجهود مهمة. وكما ذكرنا بوضوح في هذه القاعة أمس (انظر S/PV.9511)، تدعو الدول المحبة للسلام، بما فيها بلدي، بشكل قاطع إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وتدعم مبدأ نزع السلاح العام الكامل.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته.

أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى قذيفتين تسياريتين في 17 و 18 كانون الأول/ديسمبر، الأولى قصيرة المدى والثانية طويلة المدى، وكلتاها في غضون 24 ساعة. وبعمليتي الإطلاق هذه، يرتفع عدد تجارب القذائف التسيارية العابرة للقارات التي أجريت في عام 2023 إلى خمسة، مما يؤكد تصاعد التهديد الأمني لشبه الجزيرة الكورية والعالم. ويدين بلدي عمليات إطلاق القذائف التي لا تعد ولا تحصى، ولا يزال يشعر بالقلق إزاء تواترها وتصعيدها اللذين يتزامنان مع تصعيد مقلق بنفس القدر في الخطاب العدائي والاستقرازي من كلا الجانبين. ويزداد قلقنا نظرا لأن الزيادة في عدد عمليات الإطلاق تضاعف خطر وقوع كارثة ناجمة عن حادث أو سوء تقدير. والعواقب المحتملة وخيمة بدرجة لا يمكن معها تحمل هذه المخاطر بشكل منتظم. ولا بد من وضع حد لدورة الفعل ورد الفعل، والقدح

ثالثاً، إن ثمة دوراً مهماً للمجلس والأمم المتحدة ككل في تشجيع الحوار ووقف التصعيد والسعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية. وهناك استعداد لإجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعمه، ونرحب بأي استعداد تبديه الأطراف لتبادل الآراء، فضلاً عن أي تدابير تتخذها لوقف التصعيد. ونرحب بدعوة الأمين العام إلى بذل مساعٍ حميدة ونشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدخول في حوار بناء مع المجلس ومنظومة الأمم المتحدة.

ما فتئ نزع السلاح وعدم الانتشار النووي يشكّلان أولوية لدى الأمم المتحدة والمجلس، كما أنهما أحد التوصيات الرئيسية في الخطة الجديدة للسلام. ويجب ألا نفشل في أداء تلك المهمة. ولا بد للمجلس أن يخرج عن صمته من أجل إيجاد حل سياسي. وينبغي أن تتمحور دعوته إلى الحوار حول موقف موحد لكي تتسم بالفعالية. وتشجع سويسرا كل الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه وتدعمها.

السيدة إيفستيفنيغا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته. ونرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة.

تتابع روسيا بقلق الجولة الجديدة من التصعيد التي تشهدها شبه الجزيرة الكورية. ونشعر بقلق خاص إزاء وتيرة التصعيد من كلا الجانبين، مما يدفع الحالة إلى حافة تهديد خطير. وتبدي مجموعة من الوفود، بقيادة الولايات المتحدة، نفس القدر من الهمة في طلب عقد جلسات لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة. لقد انقضت بالكاد ثلاثة أسابيع منذ آخر جلسة عُقدت بشأن موضوع اليوم في هذه القاعة (انظر S/PV.9485)، ومع ذلك لم يطرأ أي تغيير على مضمون بيانات المبادرين بعقد المناقشة ولا على نهجهم. فالיום كرروا نفس نقاط الحديث حرفياً تقريباً، وليس هناك ما يشير إلى أنهم يدركون بالفعل أن الحالة الراهنة وصلت إلى طريق مسدود.

وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، وجهنا الانتباه بالفعل إلى التحريفات الخطيرة في ملاحظات بعض أعضاء المجلس عند النظر

عن أي استخدام للأسلحة النووية عواقب إنسانية كارثية. وسيكون من الصعب أن نتصور امتثال استخدامها لقواعد القانون الدولي ذات الصلة بوجه عام والقانون الدولي الإنساني بوجه خاص. ويجب علينا أن نعزز جهودنا الرامية لتحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح والإبقاء على المحرمات النووية.

ويجب ألا نتردد في أداء واجبنا الجماعي في مواجهة تلك التحديات المتكررة. ولذلك، يجب أن يتحمل المجلس مسؤولياته.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز ثلاث جوانب.

أولاً، تشكل عمليات الإطلاق تلك انتهاكا للقرارات الملزمة قانوناً وبالتالي للقانون الدولي. ولذلك، من واجبنا الجماعي أن ندين تجارب القذائف التسيارية التي تجربها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملزمة بتنفيذ التزاماتها بموجب قرارات المجلس واتخاذ خطوات ملموسة للتخلي عن أسلحتها النووية وقذائفها التسيارية وبرامجها ذات الصلة بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. ونذكر بأنه بينما تنطبق الالتزامات الناشئة عن القرارات في المقام الأول على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تنطبق على جميع الدول الأخرى، المطلوب منها تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن تنفيذاً فعالاً.

ثانياً، يجب ألا يُترك شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلف الركب. ويجب أن تتوقف الانتهاكات الجسيمة والمنهجة لحقوق الإنسان علاوة على إفلات مرتكبيها من العقاب. وثمة صلة بين البرنامج النووي وما يُرتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان وينبغي للمجلس أن ينظر في كيفية المضي في معالجة تلك الصلة. ونرحب بالعلامات التي تشير إلى تخفيف القيود الصارمة التي فرضتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بالجائحة. وينبغي ألا تشكل تلك القيود بعد الآن عقبة رئيسية أمام تقديم المساعدات الإنسانية. ويجب أن يسير فتح حدود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جنباً إلى جنب مع إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق. وتحققاً لذلك، يكتسي دخول الموظفين الدوليين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية أساسية.

والدبلوماسية حصرا دون ممارسة ضغوط أو ابتزاز خارجيين. ونحث بقوة أطراف المواجهة المباشرين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ويجب على الجهات الفاعلة الخارجية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، أن تتخذ القرار الصحيح الوحيد في ظل الحالة الراهنة، وهو الامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات العدوانية، بما في ذلك التهديد بالإطاحة بالحكومة واستعراض القوة وتهئية الظروف لإجراء حوار قائم على الاحترام المتبادل بين الشمال والجنوب.

ويظل مشروع القرار السياسي والإنساني الذي قدمته روسيا والصين مطروحا على الطاولة. ويمكن للمجلس، من خلال اعتماده، أن يسهم إسهاما بنّاء في عملية التسوية الإقليمية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في هذه الجلسة. في الوقت الحاضر، تشهد شبه الجزيرة الكورية توترات مستمرة واشتدادا في المواجهة. ولا يخدم ذلك مصالح أي طرف، كما أنه ليس أمرا ترغب الصين في رؤيته.

وتحيط الصين علما بعمليات الإطلاق التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا. كما نشير إلى التحركات التي قام بها بلد معين لتوفير ردع موسع لحليفه، فضلا عن إرساله أسلحة استراتيجية إلى شبه الجزيرة. وإذا لم يكن ممكنا كسر هذه الحلقة المفرغة من التوكيد العدواني للقوة، أخشى أن تشهد شبه الجزيرة مزيدا من التصعيد. فلا غنى عن بناء الثقة السياسية المتبادلة وتهئية مناخ مؤات لحل مسألة شبه الجزيرة. وقد أثبتت التطورات الراهنة تماما أن الجهود التي يبذلها بلد معين لمجرد السعي إلى تحالفات عسكرية أقوى وزيادة الردع والضغط لن تساعد على حل المشكلة. فتلك الجهود تؤدي إلى نتائج عكسية وستؤدي إلى مزيد من المشاكل وتفاقم التوترات، مما يجعل من الصعب تحقيق هدف خلو شبه الجزيرة من الأسلحة النووية وأن يعمها السلام والاستقرار.

في الحالة في المنطقة، والتي لا تهدف إلا إلى إدانة بيونغ يانغ. ونحن على اقتناع بأن هذه النهج الانفرادية هي السبب الجذري لعدم قدرة المجلس على اختيار المنظور الصحيح لمناقشة التهديدات المتصاعدة. إننا نرى الجانبين يتذرعان بحقهما السيادي في الدفاع عن النفس لتبرير تبادلهم للتحركات العدائية في الحالة الراهنة. ونفهم الدوافع وراء استخدام كل من بيونغ يانغ وسول لهذا الخطاب. غير أن ما لا يمكن تفسيره هو إدراج الولايات المتحدة ضمن ما يسمى بضحايا استفزازات كوريا الشمالية على الرغم من أن حدودها تبعد آلاف الكيلومترات عن شبه الجزيرة الكورية.

وفي الوقت نفسه، نشهد انتشار الآلة العسكرية الأمريكية بنشاط في المنطقة منذ منتصف العام الماضي. ولم تكن مناورات درع الحرية وسانغ يونغ التي قادتها واشنطن سوى استعراض للقوة، لا يمكن أن يكون له بحكم تعريفه تأثير إيجابي على الحالة. وشملت المناورات قاذفتين استراتيجيتين تابعتين للولايات المتحدة من طراز B-52. ويكفي أن نذكر أن هذه الطائرة صُممت لإيصال رؤوس حربية حرارية نووية وأنها استخدمت خلال حرب فييت نام لإبادة السكان المدنيين بوحشية في ذلك البلد. وقبل شهر، زارت مجموعة حاملات طائرات هجومية تابعة للولايات المتحدة بقيادة حاملتي الطائرات "يو.إس.إس كارل فينسن" و "يو.إس.إس رونالد ريغان" ميناء بوسان. ويوم أمس الأول، في 17 كانون الأول/ديسمبر، زارت الغواصة الأمريكية "يو.إس.إس. ميسوري" الميناء الكوري الجنوبي. ويبدو الأمر أكثر فأكثر كأن هناك استعدادات لشن عملية هجومية. وتبدو الادعاءات بعدم وجود نوايا عدائية وراء تلك الأعمال سخيفة. ومع ذلك، لا يزال وفد الولايات المتحدة مصرا على أن تلك الخطوات قد اتخذت وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ويتساءل المرء عن الخطوات المتناسبة، في رأي الولايات المتحدة، التي يمكن أن تتخذها بيونغ يانغ ردا على إجراء هذه المناورات بالقرب من أراضيها.

وما فتئت روسيا تدعو إلى التوصل إلى إيجاد تسوية سلمية لمجمل المسائل المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل السياسية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لإكوادور.

أشكر الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، السيد خالد الخياري، على إحاطته.

تدين إكوادور إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفة تسيرية عابرة للقارات في 17 كانون الأول/ديسمبر. فهذا الإطلاق الجديد يشكل عملاً استفزازياً ينتهك قرارات مجلس الأمن ويقوض الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تهدد استقرار المنطقة فحسب، بل تهدد كذلك السلم والأمن الدوليين. ونعرب عن تضامننا مع جمهورية كوريا واليابان، اللتين يتعرض سكانهما للمخاطر التي تشكلها هذه التجارب.

وقد شددت إكوادور على ضرورة أن يصدر المجلس رسالة موحدة وواضحة فيما يتعلق بالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالامتناع للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات هذه الهيئة. لقد أعربنا عن قلقنا، في بداية هذا العام، إزاء العدد الكبير من عمليات إطلاق القذائف من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي سجلت في عام 2022، وهو نشاط استمر للأسف في عام 2023. ومن المثير للجزع أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ إجراء ملموس في مواجهة كل تلك التجارب. وبالنظر إلى ذلك، يجدر التساؤل عما إذا كان عدم اتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة سيستمر في عام 2024.

فينبغي للمجلس أن يسهم بفعالية في منع انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا أن يشجعه. ولذلك تؤيد إكوادور جميع الجهود الرامية إلى إقامة حوار وتعاون يسعى إلى التوصل إلى حل دبلوماسي وسلمي يسمح بتخفيف حدة التوترات وتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيساً للمجلس.

طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

والأولوية العاجلة الآن هي أن تظل جميع الأطراف هادئة وأن تمارس ضبط النفس وأن تعمل معا لتهئية الحالة وتهيئة الظروف لاستئناف المحادثات. فقد بين لنا التاريخ أن الحوار والتفاوض هما السبيل الأساسي لحل قضية شبه الجزيرة. وما دامت الأطراف المعنية قادرة على استئناف المحادثات والعمل من أجل تحقيق الهدف المشترك، فإن الوضع في شبه الجزيرة سيظل مستقرًا وسيكون هناك أمل في التوصل إلى تسوية سياسية. ويجب على بلد معين أن يواجه التصدعات في مسألة شبه الجزيرة وأن يتخلى عن أسطورة ممارسة الضغط العسكري وأن يطرح خططا ملموسة ومرتبة للحوار وأن يحول إشاراته إلى الحوار غير المشروط إلى حقيقة واقعة. فيمكنه أن يساعد، من خلال الإجراءات العملية، في دفع عملية إيجاد حل سياسي لمسألة شبه الجزيرة وبالتالي حماية السلام والاستقرار في شبه الجزيرة.

وينبغي للمجلس أن يهدف، في سياق معالجة مسألة شبه الجزيرة، إلى تخفيف حدة الحالة وتيسير المحادثات والمفاوضات بدلا من فرض الجزاءات ببساطة وممارسة الضغط أو إسماص صوته من أجل الإعراب عن رأيه. إن تشجيع التسوية السياسية وتعزيز التضامن والثقة المتبادلة أمر حاسم لحماية سمعة المجلس. ويركز مشروع القرار بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي شاركت الصين وروسيا في تقديمه على الجبهة الإنسانية، وهي أقل حساسية نسبيا. ويتعلق الأمر بإبداء حسن النية وإرسال إشارة إيجابية. ويتعلق الأمر أيضا بتهيئة الظروف وزيادة الزخم لاستئناف المحادثات وتغيير الحالة، وبالتالي تيسير التوصل إلى حل سياسي. وندعو البلدان التي ظلت تطالب المجلس باتخاذ إجراء بشأن مسألة شبه الجزيرة إلى النظر بجدية في مشروع القرار هذا.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن الصين ملتزمة باستمرار، بوصفها جارة قريبة لشبه الجزيرة وبلدا رئيسيا مسؤولا، بصون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتحقيق خلوها من الأسلحة النووية، وستظل نشطة في الحفاظ على الاستقرار والنهوض بالمحادثات. وستتطلع الصين أيضا بدور بناء في الدعوة إلى التوصل إلى تسوية سياسية وإلى الاستئناف المبكر للمحادثات والمشاركة بين الأطراف وتحقيق السلام والاستقرار طويلي الأجل في شمال شرق آسيا.

عندما نرى هذه الأنواع من عمليات الإطلاق. وأمل أن تغير زميلتنا الممثلة الروسية وجهتها وأن تدعم أعضاء المجلس في جهودنا لمحاولة حمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير سلوكها التهديدي والاستفزازي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلبت ممثلة الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أقول أن الهدف الرئيسي لمجلس الأمن هو حل المشاكل والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في شبه الجزيرة الكورية. إن مجرد إثارة هذه المشاكل في مجلس الأمن لا يكفي. إننا ندعو الولايات المتحدة إلى تغيير نهجها وإعطاء الأولوية بحق للأساليب السياسية والحوار ووقف قعقة السيوف والتوترات المتزايدة في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعترض على أخذ الكلمة مرة أخرى. سأتوخى الإيجاز الشديد. أريد فقط أن أوضح - إن لم أكن قد فعلت ذلك من قبل - أن الولايات المتحدة حاولت في مناسبات عديدة إجراء حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورفضت إجراء حوار غير مشروط. وقد حاولنا أن نكون إيجابيين هنا. وأوافق على أننا لا نريد أن نتكلم عن المسألة في المجلس فحسب - بل نريد أن نفعل شيئاً. وما يتعين على المجلس أن يفعله هو اتخاذ إجراء بشأن هذه الانتهاكات. ولذلك، أدعو مرة أخرى جميع أعضاء المجلس إلى أخذ هذا التهديد الرئيسي للسلام والأمن الدوليين مأخذ الجد. إننا بحاجة إلى اتخاذ إجراء من خلال وثيقة للمجلس للتعامل مع السلوك المتهور من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعترض على أخذ الكلمة، ولكنني بحاجة إلى الرد على النقاط التي أثارها ممثلة الاتحاد الروسي.

فقد أثارت مسألة أن الولايات المتحدة نشطة، على ما أعتقد، في زيادة الإحاطات بشأن هذه المسألة. والسبب في أننا نشطون في إثارة هذه المسألة في الإحاطات والدعوة إلى تقديم إحاطات هو انتهاكات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقرارات مجلس الأمن. وسنواصل إثارتها كلما انتهكت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك القرارات. فهذه مسألة تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ومن واجب أعضاء المجلس إثارة هذه المسألة عندما تحدث انتهاكات لهذه القرارات.

وقد أشارت زميلتنا الممثلة الروسية إلى نهج أحادي الجانب هنا في المجلس إزاء هذه المسائل. وأود فقط أن أذكر زميلتنا ممثلة روسيا بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تخضع لجزاءات مجلس الأمن، لا الولايات المتحدة. إننا نثير هذه المسائل في المجلس بسبب الانتهاكات التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكذلك أثارت زميلتنا ممثلة روسيا مسألة أن الولايات المتحدة نشطة عسكرياً في المنطقة. فإذا كانت تشير إلى مناوراتنا العسكرية، فهي طويلة الأمد وذات طابع دفاعي. وهي تعرف ذلك. وقد أثرتنا هذا الأمر مراراً وتكراراً في جلسات المجلس. فإثارة تلك المسألة ما هو إلا ذريعة أخرى لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمواصلتها سلوكها التهديدي. وستستمر مناوراتنا، وهي للاستعداد للدفاع عن أنفسنا وحلفائنا من هذا التهديد المتزايد من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وأثارت موضوع مشروع القرار الروسي - الصيني الذي قد يخفف الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذلك في جوهره سيكافئ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سلوكها التهديدي. ولا نعتقد أن ذلك هو الرد على محاولة إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإنهاء سلوكها الاستفزازي.

وأود فقط أن أقول لزميلتنا الممثلة الروسية إن المجلس ملزم بمعالجة هذه المسألة ونحن، كما قلت من قبل، سنواصل القيام بذلك

اليوم لممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لحقها في الدفاع عن النفس، وهو تدبير تحذيري اتخذ للتصدي للاستفزاز العسكري من جانب الولايات المتحدة.

فلولا الاستفزاز الذي لا يُحتمل من جانب الولايات المتحدة وجمهورية كوريا - اللتين نشرتا غواصة تعمل بالطاقة النووية في منطقة شبه الجزيرة الكورية بينما كانتا تتحدثان عن نهاية نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ضد تطلعات ورغبة المجتمع الدولي في أن ينتهي هذا العام المعقد والحزين بهدوء - لما اضطر ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للجلوس في هذا الاجتماع السخيف وغير المبرر للدفاع عن الممارسة العادلة لحق الدفاع عن النفس لدولة عضو في الأمم المتحدة أو مهاجمتها، بينما نضيع وقتا ثميناً كان من الأفضل أن نقضيه في مناقشة المسائل الجوهرية المتصلة مباشرة بصون السلام والأمن الدوليين مثل فظائع القتل الجماعي التي ترتكبها إسرائيل قبل أيام فقط من بداية العام الجديد.

وفي هذا المنعطف ومع اقتراب انتهاء عام 2023، يتعين على المجتمع الدولي أن يفكر بجدية فيما إذا كانت الحالة في شبه الجزيرة الكورية هذا العام لتصل إلى هذه المرحلة القصوى التي هي عليها اليوم لو أن الولايات المتحدة وجمهورية كوريا أوقفنا أعمالهما الاستفزازية العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتستيقظا من وهم موقف الردع الموسع.

وعلى نحو ما يشهده العالم، لا بد أن يُسجل هذا العام بوصفه أخطر عام، حيث تعصف أزمة خطيرة لم يسبق لها مثيل ناتجة عن جنون المواجهة العسكرية المتهورة بالمشهد الأمني العسكري في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة. فمنذ بداية العام وحتى نهايته، أجرت الولايات المتحدة مناورات عسكرية مشتركة ذات طابع عدواني واضح، الواحدة تلو الأخرى مع جمهورية كوريا، بما في ذلك مناورات سانغ يونغ و "تدريبات القوة النارية للإبادة المشتركة" ودرع الحرية أولتشي. كما أصدرت إعلان واشنطن، الذي جعل من استخدام الأسلحة النووية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسة وأطلق ما يُسمى بالفريق

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): دأبت الولايات المتحدة وقوى معادية أخرى على ارتكاب أفعال تشكل تهديدا عسكريا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طوال العام. وقد أصبحت تلك الأفعال أكثر سفورا وفي غاية الخطورة، بما في ذلك ونحن نتكلم الآن في كانون الأول/ديسمبر على مشارف نهاية العام.

تشكل آخر عملية إطلاق لقذيفة تسيارية عابرة للقارات من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدبيرا مضادا تحذيريا في مواجهة الحالة الخطيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة وحفنة من البلدان التي تسير في ركابها بشكل أعمى عقدت بالقوة جلسة أخرى، ستُسجل في تاريخ الأمم المتحدة باعتبارها اجتماعا مخجلا، بينما تتخذ بصورة غير قانونية وغير مشروعة موقفا معارضا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي مارست الحقوق العادلة والمشروعة التي لا يمكن إنكارها لدولة ذات سيادة في الدفاع عن النفس، والمعترف بها في القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والتي تُمنح بالتساوي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأدين بشدة وأرفض رفضا قاطعا الممارسة الشاذة وغير العادلة التي تتكرر مرة أخرى في مجلس الأمن، بناء على الطلب الذي تقدمت به الولايات المتحدة وأتباعها الذين يتصرفون كقطاع طرق، للتعامل بشكل غير عادل مع ممارسة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المشروعة للحق في الدفاع عن النفس.

وقبل 11 يوما فقط، هنا في هذه القاعة (انظر S/PV.9499)، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع القرار المتعلق بتسوية الحالة في الشرق الأوسط (S/2023/970) على أساس أنه لم يذكر حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، لتوفر بذلك الرعاية والحماية لجريمة إسرائيل المتمثلة في القتل الجماعي للمدنيين بوصفها ممارسة مشروعة لحق الدفاع عن النفس. ولما كان الأمر كذلك، فإنه يشكل استهزاء بميثاق الأمم المتحدة ويُظهر عدم الاحترام له، وهذه ذروة الكوميديا التراجيدية في حد ذاتها، متمثلة في انتقاد الولايات المتحدة

الأوقات. وإذا لم يكن ذلك انتهاكا للمصالح الأمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فما هو الانتهاك إذا؟ من الذي يمكن أن يستسلم لعدو يهاجمه بالسيف؟ هل يوجد بلد سيظل غير مبال أو عديم الحيلة في مواجهة مناورات عسكرية واسعة النطاق تشنها دولة معادية على أعتابه؟ إن رجلا بلا مستقبل مثل البطة العرجاء رئيس الولايات المتحدة قد يظل غير مبال بالأمر، ولكن هذا لن يكون الحال أبدا بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي دولة مهيبة ذات سيادة. ويمكن لأي شخص عاقل أن يحكم بسهولة على أن التدابير المضادة التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إزاء التهديدات الأمنية من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا هي استجابة معقولة وطبيعية ومدروسة تماما.

وبعد أن أثقل استبداد الولايات المتحدة وتعسفها كاهله، تحول مجلس الأمن الآن إلى آلية للظلم تسمح علنا بهذا المنطق اللصوصي والمعايير المزدوجة بحيث يتساءل عن فعل ذلك بدلا من التساؤل عما تم القيام به. وبين الواقع السائد بوضوح أن أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين يأتي من مجلس الأمن نفسه. وما دام مسموحا بالأعمال غير القانونية وغير المشروعة والمعايير المزدوجة للولايات المتحدة وأتباعها، فإن مجلس الأمن لا يملك أي مؤهلات أخلاقية أو قانونية للتعامل مع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

وإذا سعت الولايات المتحدة والقوى التي تسير في ركابها مرة أخرى إلى تجريد دولتنا من سيادتها، متشدقين بتنفيذ قرارات الجزاءات غير القانونية وغير المبررة التي فرضها مجلس الأمن ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى الممارسة العادلة لحق دولة ذات سيادة في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

ونغتتم هذه الفرصة لنوجه تحذيرا شديدا للهجة مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. وإذا استمرت في تهديدها العسكري المتهور وغير المسؤول في محاولة لانتهاك سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومصالحها الأمنية، فإن قواتنا المسلحة لن تظل

الاستشاري النووي، الذي تتمثل مهمته في تخطيط وتشغيل وتنفيذ هجوم نووي وقائي.

وفي هذا العام، نشرت الولايات المتحدة ست غواصات تعمل بالطاقة النووية، بما في ذلك الغواصة النووية الاستراتيجية "يو.إس.إس. كنتاكي" في منطقة شبه الجزيرة الكورية تحت ستار زيادة إبراز الأصول الاستراتيجية بصورة منتظمة. كما دفعت بمجموعات من حاملات الطائرات الهجومية النووية بالتتابع، مثل "يو.إس.إس. نيميتز" و "يو.إس.إس. رونالد ريغان"، ونشرت قاذفات استراتيجية من طرازي B-1B و B-52H في أكثر من 20 مناسبة.

لقد تحولت منطقة شبه الجزيرة الكورية حرفيا إلى مستودع عام للأصول النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة وأكثر المناطق اضطرابا من حيث خطر الحرب النووية بسبب نشر الأصول النووية الاستراتيجية والمناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق التي تجريها الولايات المتحدة باستمرار على مدار السنة.

وبين ذلك الواقع بوضوح أن الحلقة المفرغة للحالة المتفاقمة في شبه الجزيرة الكورية وفي محيطها لا تُعزى إلا إلى الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، اللتين صعدتا من جانب واحد مستوى التوترات العسكرية قولاً وفعلًا على حد سواء.

إن بعض البلدان لا تنصت سوى للحجة الأحادية الجانب للولايات المتحدة وجمهورية كوريا - وهي أنهما اضطرتا لتعزيز موقفهما القائم على الردع الموسع بذريعة التصدي لما يسمى بالتهديدات النووية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذا مثال نموذجي على المعايير شديدة الازدواجية التي تقوض الحقيقة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يفكر مرة واحدة على الأقل في الشواغل الأمنية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على الجانب الآخر من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا.

لقد حشدت الولايات المتحدة وجمهورية كوريا قوات مسلحة عدائية ضخمة، بما في ذلك غواصات نووية وقاذفات قنابل نووية استراتيجية، تكفي وأكثر لتحويل كامل أراضي بلدنا إلى رماد، وهما تجريان مناورات استنزائية على الحرب النووية أمام أعيننا وفي جميع

مر السنين، وفي غضون ذلك، زادت بشكل كبير ونيرة وشدة استنزافات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن أكثر من 100 عملية إطلاق للقذائف التسيارية، بما في ذلك 13 قذيفة تسيارية عابرة للقارات وثلاث عمليات لما يسمى بإطلاق السواتل، منذ العام الماضي هو أمر لم يسبق له مثيل، حتى بالمقارنة مع نشاط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق القذائف على مدى العقود الثلاثة الماضية. وكما أشرت في الجلسات السابقة، فمن دواعي القلق البالغ أن نرى هذه الهيئة عاقلة في طريق مسدود وتتعرض للسخرية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن نظام بيونغ يانغ، إذ يرى فشل المجلس المستمر في التوحد إدانة لتلك الاستنزافات الخطيرة، ناهيك عن اتخاذ إجراء رداً على ذلك، يندفع الآن نحو نقطة اللاعودة.

وعلاوة على ذلك، يشدد وفد بلدي أيضاً على أن مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تعد مسألة إقليمية. فهي ما فتئت تنشر بالفعل انعدام الأمن إلى أجزاء أخرى من العالم وتهدد حياة الناس العاديين في جميع أرجاء العالم. إننا نرى ذخائر وأسلحة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الحروب والنزاعات، ويهاجم قراصنة كوريون شماليون العديد من المصارف والشركات في جميع أنحاء العالم، ثم يجري بعد ذلك ضخ الإيرادات المتأتية من الأنشطة غير المشروعة، مثل سرقة العملات المشفرة والعاملين في الخارج، في انتهاك مباشر لقرارات المجلس ذات الصلة، في برامجها لأسلحة الدمار الشامل.

ويود وفد بلدي أن يوجه انتباه المجلس إلى أن التهديد النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد دخل مرحلة جديدة منذ العام الماضي. وقد أشارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً إلى إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية في عام 2022 ثم أصدرت قانوناً في أيلول/سبتمبر من ذلك العام خفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، حتى أنه فتح الباب أمام شن هجوم نووي وقائي. علاوة على ذلك، أشرف الزعيم الكوري الشمالي، كيم جونج أون، إشرافاً مباشراً على العديد من التدريبات للوحدات العسكرية الكورية الشمالية ووجهها لنشر وتشغيل الأسلحة النووية التكتيكية. ومن المنظور الأمني لجمهورية كوريا، فليست القذائف التسيارية العابرة للقارات فحسب، بما

متفرجة عليها إلى الأبد، وسيُعتبر المحرضون مسؤولين مسؤولية كاملة عن جميع العواقب الناجمة عن ذلك. وفي المستقبل، ستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضاً بناء قوتها الاستراتيجية للوصول إلى مستوى أكثر تقدماً لاحتواء وضبط أي تهديد من الولايات المتحدة وأتباعها باتخاذ تدابير مضادة فورية وساحقة وحاسمة. كما ستعمل يداً بيد مع المجتمع الدولي القويم أخلاقياً لإقامة نظام دولي جديد ومستقل وسلمي يقوم على مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى العدالة والمساواة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

تدين جمهورية كوريا بأشد العبارات الممكنة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية العابرة للقارات في 18 كانون الأول/ديسمبر وإطلاقها قذيفة تسيارية قصيرة المدى في 17 كانون الأول/ديسمبر كان الهدف منها استهداف جمهورية كوريا مباشرة. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية استنزافاتها المتهورة وتطوير برامجها غير المشروعة للقذائف النووية والتسيارية في انتهاك لقرارات المجلس المتعددة. ومن المؤسف حقاً أن نرى نظام بيونغ يانغ يهدر موارده الشحيحة على تطوير برنامجه لأسلحة الدمار الشامل، بينما يغض الطرف عن معاناة شعبه ولا يهتم إلا بحفنة من الطبقة الحاكمة الموالية للنظام في بيونغ يانغ. وإذا تُركت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دون رادع، فإنها يمكن أن تتجرأ على القيام بمزيد من الاستنزافات، مما يهدد المجتمع الدولي بأسره. وأنا واثق بأن أياً من أعضاء المجلس لا يريد ذلك.

وقد أعرب المجلس عن تصميمه على اتخاذ المزيد من التدابير الهامة في حال عمدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقيام باستنزافات بشأن القرار 2397 (2017). بيد أننا لم نفعل شيئاً على

وفي مواجهة هذا التهديد الخطير، يجب على المجلس أن يقف متحداً وأن يتكلم بصوت واحد. وفي ذلك الصدد، يحثّ وفد بلدي العضوين الدائمين المترددين في اتخاذ تدابير جزاءات إضافية على الانضمام إلينا على الأقل في توجيه الرسائل الثلاثة التالية. إن هذه هي الأرضية المشتركة التي أثق بأن المجلس، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، يمكن أن يتفق عليها على الرغم من اختلاف الآراء بشأن الجزاءات الإضافية.

أولاً، يجب على المجلس أن يدين استغزات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة وتطويرها المستمر لبرامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية.

ثانياً، يجب على المجلس أن يؤكد من جديد هدف إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، على النحو المتفق عليه مراراً وتكراراً في قرارات المجلس المتعددة.

ثالثاً، ينبغي للمجلس أن يشدد على أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات المجلس ذات الصلة، التي تعد نظم جزاءاتها أكثر النظم اتساعاً وشمولاً من حيث الموضوع والنطاق والمستوى.

وهذا هو أدنى حد على الإطلاق يجب أن يقف المجلس متحداً عنده ونقطة البداية اللازمة لعكس اتجاه الإفلات من العقاب فيما يتعلق بكوريا الشمالية. فلنتخذ موقفاً موحداً لعكس الاتجاه الحالي. ولنتخذ خطوة حازمة باسم مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة 16/30.

في ذلك القذائف التسيارية القصيرة المدى، هي ما يشكل تهديداً خطيراً لأمننا الوطني، بل مجمل برامجها للقذائف التسيارية. وفي مواجهة هذا التهديد الخطير والوجودي، يجب على جمهورية كوريا أن تتخذ، وسوف تتخذ، جميع التدابير اللازمة لحماية أرواح شعبنا وسلامته من خلال الحفاظ على وضعية قوية ومشاركة للدفاع والردع. وردنا على استغزات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمرة، بالتعاون مع الولايات المتحدة واليابان، لن يرحم أحداً. ولن نكل أو نملّ وسننتصر في مباراة العزيمة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، نكرر موقفنا بأن باب الحوار والتفاوض لا يزال مفتوحاً على مصراعيه دون أي شروط مسبقة.

تحاول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجدداً إلقاء اللوم على الآخرين في مسعى زائف لإيجاد ذريعة للإطلاق غير المشروع للقذائف التسيارية. بيد أننا ينبغي ألا نضع العربة أمام الحصان. فالتحديات المتزايدة النووية والصاروخية غير المشروعة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي السبب في أننا نعرز التعاون في مجال الردع الموسع مع الولايات المتحدة، وليس العكس. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر، أي قبل يوم واحد من إطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والذكرى السنوية الثانية عشرة لوفاة كيم جونج إيل، والد الزعيم الكوري الشمالي الحالي وسلفه في الحكم، أشادت صحيفة "رودونغ سينمون"، الصحيفة الرسمية لحزب العمال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالزعيم الراحل على الإنجاز التاريخي الوطني العظيم لبرنامج الأسلحة النووية. وهذا مثال آخر يبين بوضوح أن عمليات إطلاق القذائف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات هذه المرة، تستند إلى قواعد اللعبة الخاصة بها.